منظمة سائس للتنمية الدبلوماسية وحقوق الإنسان
Sais Organization for Diplomatic Development and Human Rights

من المساعدات إلى الشراكة والاستثمار

قراءة في

صيـاغة العلاقة الاقتصادية بين اليمن والسعودية ودول الخليج

إعداد الدكتور عبد العزيز صالح جابر

باحث في الإعلام السياسي

مقدمة

شهد اليمن خلال السنوات العشر الماضية انهيارًا متسارعًا في أوضاعه الاقتصادية والمعيشية، على الرغم من حجم المساعدات والمنح والودائع المالية المقدمة من الأشقاء في السعودية والإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب الدعم الدولي من المؤسسات المالية والإنسانية، حيث تدفقت إلى اليمن عشرات المليارات من الدولارات على شكل منح وقروض وودائع في البنك المركزي اليمني الذي تديره الحكومة الشرعية، بالإضافة إلى برامج إنسانية وتنموية نفذتها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ، غير أن هذا الدعم لم ينعكس إيجابًا على حياة المواطنين، نتيجة تفشي الفساد المالي والإداري وغياب الشفافية والمساءلة، إضافة إلى التلاعب في إدارة الموارد العامة وانعدام الرؤية الاقتصادية لدى الحكومات المتعاقبة، وفي المقابل تدهورت قيمة العملة الوطنية بشكل غير مسبوق، وارتفعت معدلات التضخم والبطالة، واتسعت رقعة الفقر لتشمل غالبية السكان، فيما تراجعت قدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه والصحة والتعليم ، كما أسهمت حالة الانقسام السياسي والصراع العسكري في تقويض أي فرص لإصلاح اقتصادي حقيقي، وأدت إلى تعطيل القطاعات الإنتاجية الرئيسية مثل النفط والغاز ، بعد أن قامت الجماعة الحوثية الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني بضرب مينائي الضبة والنشيمة في اكتوبر ونوفمبر من العام ٢٠٢٢م وتوقف تصدير النفط منذ ذلك التاريخ، وانحسار الاستثمارات المحلية والخارجية.

يعتمد اليمن بشكل كبير على المنح والمساعدات الخارجية نتيجة تدهور أوضاعه الاقتصادية والمالية منذ اندلاع الحرب والانقلاب الحوثي على الحكومة الشرعية، حيث تقلصت الإيرادات العامة للدولة بشكل حاد، وتراجعت قدرة الحكومة على تمويل الموازنة وتغطية النفقات الأساسية، وأصبحت المساعدات الإنسانية والمالية التي تقدمها السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة ودول الخليج العربي والمنظمات الدولية والدول المانحة ركيزة أساسية لتأمين الاحتياجات العاجلة من غذاء ودواء ورواتب وخدمات أساسية، مما جعل الاقتصاد اليمني في حالة ارتباط شبه كامل بالمساعدات بدلًا من الاعتماد على الموارد الذاتية، وهذا الاعتماد المفرط طرح تحديات كبيرة، إذ عمّق هشاشة الاقتصاد وجعل استدامة التنمية رهينة بتقلبات الدعم الخارجي والظروف السياسية المحيطة.

وبدلًا من أن تشكل المساعدات الإقليمية والدولية رافعة للاستقرار والتعافي، تحولت في كثير من الأحيان إلى مورد للفساد والاستحواذ السياسي، مما عمّق أزمة الثقة بين الشارع اليمني ومؤسسات الدولة، فقد باتت النتيجة واقعًا اقتصاديًا منهارًا تتجلى ملامحه في فقدان العملة المحلية قيمتها، واتساع الفجوة المعيشية، وزيادة الاضطرابات الاجتماعية والاحتجاجات الشعبية، بما ينذر باستمرار دورة الأزمات

وتفاقمها، ما لم يتم إرساء إدارة رشيدة وشفافة قادرة على تحويل الدعم إلى تنمية حقيقية تعود بالنفع على المواطنين .

لكن هناك بارقة أمل لاحت في الأفق فمنذ أن تسلّم دولة رئيس مجلس الوزراء سالم صالح بن بريك مهام رئاسة الحكومة وفقاً وقرار رئيس مجلس القيادة الرئاسي رقم (١٥٦) لسنة ٢٠٢٥م، بتاريخ ٥ ذو القعدة / ١٤٤٦ هـ الموافق ٣ / مايو / ٢٠٢٥م بشأن تعيينه رئيساً لمجلس الوزراء ، برزت مقاربة جديدة في إدارة الملف الاقتصادي والمالي للدولة، قوامها الإصلاح البنيوي والاستراتيجيات متوسطة وبعيدة المدى، على الرغم من التحديات الكبيرة وغياب الدعم الكافي ، من توقف صادرات النفط ودعم الدول الشقيقة والصديقة ، وحرب اقتصادية بلا هوادة تشنها المليشيات الحوثية المدعومة ايرانياً ضد الحكومة الشرعية خاصة والشعب اليمني عامة لتحقيق اهدافها الانقلابية ، ولكن لم يستسلم دولة رئيس الوزراء لتلك المعوقات الموضوعية والذاتية ، فقد اتخذت الحكومة من يومها الأول سلسلة من القرارات المالية والاقتصادية المفصلية، من أبرزها تشديد الرقابة على شركات الصرافة والبنوك والحد من المضاربات غير المشروعة ، فشهد سعر صرف الريال اليمني تحسنًا ملحوظًا في مناطق سيطرة الحكومة الشرعية ، فاستعاد نحو ٤٠% من قيمته أمام الدولار ، كما تم اتخاذ قرار بإعادة تفعيل مصافي عدن كمنشأة حيوية لتعزيز قدرات التكرير الوطنية، والموافقة على إنشاء مصفاة نفطية جديدة في الضبة بمحافظة حضرموت بما ينسجم مع مكانة المحافظة كخزان استراتيجي للثروة النفطية، إضافة لإقامة منطقة حرة متكاملة في حضرموت تسهم في جذب الاستثمارات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى الموافقة لإنشاء محطة لـ"الهيدروجين الأخضر" بعد موافقة المجلس الأعلى للطاقة على طلب شركة ألمانية بإنشاء المحطة إلى جانب مشاريع أخرى بالتعاون مع شركات عالمية وصناديق استثمارية ، في خطوة تُعد بداية عملية لولوج اليمن إلى سوق الطاقة النظيفة العالمية.

إن هذه الجهود والخطوات الجريئة سوف تنعكس إيجابًا على الاقتصاد الوطني، حيث ستساعد في ترسيخ الثقة، ووضع أسس متينة لبناء اقتصاد متنوع ومستدام، رغم ضعف الموارد وشح المساعدات، وهي مرحلة مهمة وخطوات أولية للانتقال من مرحلة الدعم والمساعدات المؤقتة إلى مرحلة الشراكات الاستثمارية الاستراتيجية مع الدول الشقيقة والصديقة والصناديق السيادية، بما يضمن استدامة التنمية ويحوّل اليمن من اقتصاد ريعي هش إلى اقتصاد إنتاجي قائم على استثمار موارده وطاقاته ، من خلال الاستفادة من القطاعات الحيوية مثل النفط والغاز، والمعادن ، والطاقة المتجددة، والموانئ والمطارات، والاتصالات والتقنية، ، والسياحة، والعقارات، والتي تلعب دورًا أساسيًا في تعزيز الاقتصاد وخلق فرص العمل وجذب الاستثمارات، من خلال تطوير هذه القطاعات عبر شراكات متوازنة تضمن تنمية

مستدامة، وتعزز مكانة اليمن الاقتصادية في محيطها الإقليمي والدولي، ويمهد الطريق نحو مرحلة جديدة من الاعتماد على الاستثمار والنمو المستدام .

إن إنجاح مسار الإصلاحات الاقتصادية والإدارية يتطلب وضع آليات شفافة تستند إلى قوانين واضحة وقرارات جريئة، تتجاوز عقبات الماضي وممارسات الفساد وتدخلات مراكز النفوذ السياسي، ويُعد استلهام تجارب الدول الناجحة في إعادة بناء مؤسساتها الاقتصادية والإدارية نموذجًا يمكن الاستفادة منه في الحالة اليمنية، مع مراعاة خصوصية الواقع المحلي وتحدياته ، كما إن اعتماد هذا النهج سيُسهم في بناء إدارة فعّالة قادرة على مواجهة التحديات، ويضمن أن تُرفع الأيدي عن عمل ومهام الحكومة ، لتؤدي مهامها باستقلالية مهنية بعيدًا عن الضغوط والمصالح الضيقة، كما سيؤدي إلى تعزيز ثقة المجتمع المحلي والإقليمي والدولي بجدية الحكومة في المضي نحو بناء مؤسسات مستقرة وقادرة على تحقيق التنمية المستدامة.

اليمن من الدعم الطارئ إلى الشراكة المستدامة :

طوال العقود الماضية تلقت اليمن دعمًا سخيًا من دول الخليج، خاصة المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة ودولة الكويت وقطر ، في صورة منح ومساعدات، استخدمت في كثير من الأحيان لتسكين الأزمات لا معالجتها من الجذور، ومع تعاقب الأزمات الاقتصادية والسياسية، أصبح من الضروري اليوم أن يُعاد ترتيب العلاقة الاقتصادية بين اليمن والخليج على أسس حديثة، واقعية ومستدامة، تتجاوز منطق العطاء المؤقت إلى الشراكة طويلة الأمد.

إن دول الخليج العربي وفي مقدمتها السعودية لن تسمح بانهيار اليمن اقتصاديًا، لما لها من أهمية جيوسياسية وسكانية في استقرار الخليج، إلا أن زمن الشيكات المفتوحة قد ولّى، وإذا أرادت الحكومة الشرعية من تجاوز الحد الأدنى من الضمانات، فعليها أن تعتمد على الشراكات والاستثمارات الاستراتيجية المشتركة السعودية والخليجية أولاً ثم الدولية ثانياً ، لا المساعدات ، ولعل في التجربة السورية بعد سقوط نظام الأسد وفي عهد الرئيس الحالي أحمد الشرع خير مثال وتجربة بدأت ملامحها تتضح وتؤتي ثمارها.

شهدت الحكومة اليمنية خلال العامين الأخيرين تراجعًا ملحوظًا في الدعم المالي المباشر من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة ، والذي كان يشكّل شريانًا رئيسيًا لتغطية عجز الموازنة ودفع الرواتب وتمويل واردات الوقود والسلع الأساسية، والهدف هو الحد من انهيار سعر صرف الريال اليمني وتخفيف الضغوط المعيشية على المواطنين ، والذي لم يتحقق من هذه الاهداف شيئاً ، مما دفع هذه الدول –السعودية والإمارات – وقفه أو مراجعة أليات ، مما وضع الحكومة أمام أزمة مالية

خانقة، وفاقم اعتمادها على الإيرادات المحلية المحدودة والمنح الطارئة، في وقت تتزايد فيه الالتزامات والتحديات الاقتصادية.

أن المتابع والمراقب للشأن اليمني سوف يدرك أن هناك رسائل غير معلنة وتفهم في السياق السياسي العام يقف خلف توقف هذا الدعم المباشر ، ولعل رئيس الحكومة سالم بن بريك ومعه رئيس واعضاء مجلس القيادة الرئاسي لديهم قناعة أن المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودول الخليج ومعهم الدول المانحة كافة لن تضخ أموالًا مباشرة في البنك المركزي اليمني كما كان في السابق إلا وفق ضمانات وآليات معينة وشروط وضمانات قوية ، فاليوم لهذه الدول آليات جديدة لدعم اليمن وحكومته الشرعية، تركز على برامج محددة ومشاريع استثمارية وتنموية بدلاً من الدعم المالي المباشر، مع الحفاظ على تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي، وهذه السياسة الجديدة تضمن فعالية أكبر لاستخدام الموارد، وتحقيق نتائج تنموية ملموسة، ودعم الاقتصاد اليمني بشكل مستدام، مع استمرار وقوف دول الخليج إلى جانب اليمن وحكومته الشرعية بكل قوة ، لكن سياسة الدعم بدون شروط انتهت ، وأنهم سيعملون مع المؤسسات الدولية لدفع إصلاحات حقيقية في اليمن هو الخيار المتاح حالياً ولعل الواقع يثبت ذلك ، وهي رسالة وصلت بوضوح لرئيس الحكومة الجديد ، الذي حرك مياه الاصلاحات الراكدة ووضع يده على الجرح ، وبدا بعلاجه والذي وصل لاستخدام (الكي) ، متحرراً من الضغوط ورمى بها في سلة المهملات ، وانحاز للناس لرفع معاناتهم وبدأت ثمار التوجه تنضج وقطفها الشعب ، ولكن بحاجة لاستدامة وصمود ومواصلة وتغيير نهج الادارة الاقتصادية بثورة عارمة تقتلع إرث ماضوي بغيض دفع ثمنه اليمن أرضاً وإنساناً .

إن العالم اليوم يدار بلغة المصالح المشتركة وليس وفق نظام الشيكات المفتوحة ، الدول كافة تفكر بعقلية اقتصادية ، وتبحث عن شراكات مستدامة لا عن صرف أموال دون مقابل أو وضوح في العوائد، الرسالة واضحة لرئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد العليمي والحكومة ، الكل مستعدون لدعمكم بس ليس كشيكات على بياض، بل كشركاء ، إذا لديكم فعلاً جدية في الإصلاح، فدول الخليج وفي مقدمتها السعودية والإمارات ما غيروا نيتهم الطيبة، لكنهم غيروا طريقتهم، والأفضل للحكومة الشرعية التجاوب مع هذا التحول وتأخذ الأمر بجدية ، المساعدات غير المشروطة أثبتت تاريخيًا أنها لا تبني دول، انما تؤجل الأزمات وتزيد الاعتمادية وهذا اثبتته الوقائع على مدى خمسين عاما ،فالاستثمار وليس العطاء هو التوجه الصحيح، خصوصًا في عالم اليوم، وهنا يجيء دور الاستثمارات في مشاريع الطاقة والنفط والغاز والاتصالات والمطارات والنقل الجوي والموانئ والمعادن والعقارات ، ومنها يتم خلق فرص ووظائف ونقل خبرات، وهذه القطاعات الحيوية يمكن استثمارها ، وبناء شراكات استراتيجية مع دول وصناديق سيادية استثمارية اقليمية ودولية ، بدلاً عن تسول المساعدات التي تهدر عبثاً أو تسيساً.

لليمن مكانة استراتيجية بارزة، ووزن إقليمي، وثقل بشري واقتصادي لا يمكن تجاهلها، واستقرارها مهم لكل المنطقة والعالم ، لكن هذا لا يعني أن تبقى خزاناً مفتوحاً دون إصلاح داخلي ، وفي ظل التحولات العميقة التي تشهدها السياسات الاقتصادية لدول الخليج ، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، يبرز توجه واضح نحو إنهاء مرحلة المساعدات غير المشروطة، لصالح شراكات اقتصادية طويلة الأمد تُبنى على المصالح المتبادلة ، ولم يعد من المقبول أن تُستهلك الموارد الخليجية في دعم حكومات غير قادرة على إدارة اقتصادها أو ضبط مؤسساتها ، هذا التغيير في العقلية الاقتصادية السعودية — ومعها الإمارات وقطر والكويت — لا يُعد قطيعة مع اليمن، بل هو دعوة لمقاربة مختلفة أكثر واقعية وفاعلية.

فاليمن الذي يتصدر قائمة الدول الأكثر حاجة للدعم، مدعو اليوم للانتقال من موقع المتلقي للمساعدات إلى موقع الشريك في التنمية، مستفيدًا من موقعه الجيوسياسي، وموارده الطبيعية، وسوقه البشرية الواسعة ، فدول الخليج وخصوصًا السعودية، لم تعد ترى أن ضخ الأموال دون رؤية إصلاحية واضحة يجلب الاستقرار، بل أصبح الاستثمار المشترك هو الأداة الفضلى لحماية المصالح الإقليمية لإصلاحات جادة.

الرسائل كانت واضحة زمن الشيكات المفتوحة قد ولّى، وأن الدعم القادم لليمن وحكومته الشرعية سيكون من خلال الاستثمار لا العطاء، ومن خلال شراكات لا صدقات، فهل يستوعب مجلس القيادة الرئاسي والحكومة بقيادة دولة الرئيس سالم صالح بن بريك هذه الرسالة والمبادرة ، بإعادة صياغة علاقتها مع محيطها الخليجي وفي المقدمة السعودية والامارات والكويت ، على أسس اقتصادية استراتيجية جديدة؟، خاصة وأن اليمن يمثل عمقًا استراتيجيًا للخليج، وأمنه جزء من أمن المنطقة، لكن الاستقرار لا يُشترى بالمساعدات فقط، بل يتطلب بناء اقتصاد منتج، وفرص عمل، ومشاريع طويلة الأمد.

مقومات الشراكة الاقتصادية بين اليمن والخليج :

- **الموقع الاستراتيجي لليمن:**

يكتسب اليمن أهمية استراتيجية متزايدة في إطار التنافس الدولي على الممرات البحرية وخطوط التجارة العالمية، فموقعه على مدخل البحر الأحمر وباب المندب ، وموقعه على المحيط الهندي وبحر العرب، يجعله جزءًا أساسيًا من مبادرة الحزام والطريق الصينية، التي تعتمد على تأمين مسارات بحرية نحو أوروبا عبر قناة السويس. وفي المقابل، يشكّل اليمن حلقة جيوسياسية مهمة في مشروع الهند–الشرق الأوسط–أوروبا الذي يهدف إلى إنشاء ممر اقتصادي بديل يربط جنوب آسيا بالبحر المتوسط ، فهذا التداخل يجعل من اليمن لاعبًا لا غنى عنه في معادلات الأمن البحري والطاقة والتجارة، ويؤكد أن

استقراره واستثماره في البنية التحتية للموانئ والممرات البحرية سيكون ركيزة لأي رؤية مستقبلية للتكامل الإقليمي والدولي، وشريكًا في سلاسل الإمداد والتوريد.

- **اليد العاملة والسوق المفتوحة:**

اليمن يمتلك قوة بشرية كبيرة، ونسبة شباب مرتفعة، يمكن أن تكون رافعة إنتاجية إذا تم تأهيلها وإدماجها في مشاريع استثمارية خليجية ، فالسوق اليمني الواسع غير المستغل يمكن أن يكون منفذًا استهلاكيًا وتجاريًا مهمًا.

- **الفرص الاقتصادية غير المستغلة:**
- **قطاعات واعدة مثل:** الزراعة، الثروة السمكية، الطاقة الشمسية، الخدمات اللوجستية، التعدين، والسياحة يمكن أن تكون مجالات شراكة استثمارية ضخمة مع شركات خليجية.
- **المجتمع اليمني والخليجي تشابه وهُوية مشتركة:** الروابط الاجتماعية والثقافية والدينية بين الشعب اليمني وشعوب الخليج تشكل ركيزة متينة لتعزيز الشراكة بدلًا من تقديم المساعدات فقط.

ما المطلوب من اليمن؟ :

- **إرادة إصلاح حقيقية:** يجب أن تبادر الحكومة اليمنية الشرعية بوضع رؤية اقتصادية واضحة، تستند إلى الشفافية، وسيادة القانون، وتكافؤ الفرص.
- **تهيئة بيئة الاستثمار:** من خلال قوانين عادلة ومحفزة، حماية الملكية، وتسهيل الإجراءات أمام المستثمر الخليجي.
- **إعادة بناء الثقة:** عبر مبادرات واقعية تُثبت أن اليمن جاهز للشراكة وليس مجرد متلقٍ للدعم.
- **إطلاق مشاريع استراتيجية مشتركة:** مثل المناطق الاقتصادية الحرة، والموانئ، والطاقة، والربط البري والبحري.

ما الذي يمكن أن تفعله السعودية ودول الخليج؟ :

١- تبني نموذج "الاستثمار مقابل الاستقرار": حيث تُوجَّه الموارد لبناء مشاريع إنتاجية توفر وظائف وتُعزز الاستقرار، منها استثمارات استراتيجية في مشاريع بنى تحتية، موانئ، مناطق لوجستية، ومدن صناعية

٢- إشراك القطاع الخاص الخليجي بقوة: ومنحه تسهيلات خاصة للاستثمار في اليمن.

٣- فتح برامج تدريب وتأهيل لليمنيين: خاصة في القطاعات التي تعاني منها الأسواق الخليجية نقصًا في الكوادر.

٤- ربط اليمن بمبادرات إقليمية كبرى: مثل "رؤية السعودية ٢٠٣٠"، ومشاريع الربط الكهربائي والنقل، والممر الاقتصادي الهندي الخليجي الأوروبي.

٥- برامج تدريب وتأهيل لليد العاملة اليمنية: خصوصًا في المجالات التي يحتاجها الخليج مثل التقنية، الخدمات، البناء، والنقل.

ما المطلوب من الحكومة الشرعية ؟ :

- **التحول من عقلية الانتظار إلى المبادرة:** عبر تقديم رؤية اقتصادية وطنية شفافة، تركز على الإصلاح والاستثمار والتكامل الإقليمي.
- **تهيئة بيئة الاستثمار:** من خلال قوانين نزيهة، محاكم مستقلة، وإجراءات واضحة تشجع المستثمر الخليجي على الدخول الآمن إلى السوق اليمني.
- **مشاريع حقيقية لا شعارات:** اليمن بحاجة إلى مشاريع نوعية في الطاقة، الموانئ، الزراعة، المصايد، والسياحة، يتم تنفيذها بالشراكة مع القطاع الخاص الخليجي.

إن إعادة ترتيب العلاقة الاقتصادية بين اليمن ودول الخليج لم تعد خيارًا سياسيًا، بل ضرورة إقليمية، فالخليج اليوم لا يبحث عن مستهلك جديد للدعم، بل عن شريك حقيقي في الاستقرار والنمو ، وفي ظل التحولات الاقتصادية والسياسية العميقة التي يشهدها الخليج العربي، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، لم تعد لغة الشيكات المفتوحة هي القاعدة في العلاقات الإقليمية، بل باتت الاستراتيجية الجديدة تتمحور حول الاستثمار، الشراكة، واستدامة المصالح المتبادلة.

هذا التحول انعكس بوضوح في السياسة السعودية تجاه مصر وتونس وباكستان، وهو اليوم يُطبّق على الحالة اليمنية، ففقدان الثقة بسبب غياب الشفافية ، وسوء إدارة الموارد ، وتسخير المساعدات لتعزيز مراكز القوى بدلاً من التنمية المستدامة، وضعف المؤسسات الاقتصادية والقانونية ، فدول الخليج باتت تتبنى أدوات قائمة على المصالح المشتركة، لا على المساعدات الريعية ، ومع أن اليمنُ يشكّل عمقًا استراتيجيًا للخليج وفي المقدمة المملكة العربية السعودية ، وأمنه جزء من أمن المنطقة، لكن استقراره لم يعد يُشترى بالدعم العاطفي، بل ببناء دولة قوية منتجة ،وعلى الحكومة اليمينة أن تدرك أن أبواب الخليج لا تزال مفتوحة، ولكن بمفاتيح جديدة ، وهي مفاتيح الشراكة، الإنتاج، والإصلاح ، فهل تملك الحكومة اليمنية الجرأة والقدرة على الدخول في هذه المرحلة الجديدة؟ ، وهل تستوعب القوى السياسية الفاعلة في الساحة اليمنية والمؤيدة للحكومة الشرعية أن العالم من حولها قد تغيّر؟ الجواب لن يُكتب بالبيانات، بل بالأفعال والمشاريع والنتائج.

علاقة متوازنة و مصالح مشتركة :

المليارات التي ضُخت لليمن منذ عشر سنوات بل ممكن نقول خلال عقود مضت، لم تنشئ قطاعًا واحدًا منتجًا، ولم تُحدث تغييرًا هيكليًا في الاقتصاد، لذا فإن الشراكة الاقتصادية المستدامة بين اليمن ودول الخليج ليست خيارًا نخبويًا، بل هي ضرورة إقليمية، تضمن استقرار اليمن ، وتقلل من مصادر التهديد الأمني والاقتصادي، وتفتح آفاق التنمية الحقيقية.

لقد ولى زمن المساعدات العشوائية، وجاء زمن الاستثمار الذكي، وعلى الحكومة الشرعية أن تدرك أن الخليج اليوم لا يبحث عن عبء جديد، بل عن شريك حقيقي في التنمية ،وهذا التحول لم يأتِ من فراغ ، بل نتيجة تجارب عقود من الدعم غير المشروط الذي لم يُثمر تنمية حقيقية، بل زاد من ترسيخ الأزمات واعتمادية اليمن على الخارج.

اليوم ومع التحديات المتفاقمة في الداخل اليمني، ومع صعود قيادات تكنوقراطية جديدة لقيادة الحكومة اليمنية بقيادة الخبير المالي والاقتصادي رئيس الوزراء سالم بن بريك الذي يتفهم متطلبات المرحلة، باتت الفرصة متاحة لاعتماد نموذج اقتصادي جديد يقوم على الاستثمار والإصلاح ، لا الإعالة والإغاثة ، ومع التوجه الجديد للحكومة إلى رسم خارطة وتحوّل استراتيجي في رؤيتها الاقتصادية، تقوم على الانتقال من الاعتماد على المساعدات الطارئة إلى تأسيس شراكات استثمارية طويلة الأمد ، تعزز مناعة الاقتصاد الوطني وتفتح آفاقًا واسعة للتنمية المستدامة.

الصناديق السيادية الاستثمارية الخليجية شركاء للنجاح :

الصناديق السيادية في الخليج تمتلك قوة مالية هائلة فهي تدير أصولًا تتجاوز أربعة تريليونات دولار، وهي من الأكبر والأقوى عالميًا، ما يجعلها لاعبًا رئيسيًا في أسواق المال والاستثمار الدولي، وتستثمر في قطاعات متعددة مثل الطاقة، البنية التحتية، التكنولوجيا، العقارات، الصحة، والرياضة، ما يمنحها خبرة عالية يمكن نقلها لليمن ، لدعم الاستقرار من خلال الودائع والمنح كما حدث سابقًا (مثل ودائع السعودية والإمارات في البنك المركزي اليمني)، ما يساعد على استقرار العملة وتمويل الموازنة ، كما يمكن أن تسهم في إعادة إعمار اليمن عبر مشاريع استراتيجية (موانئ، مطارات، طاقة، اتصالات)، بما يخلق وظائف ويحرك عجلة الاقتصاد ، من خلال خبرتها الطويلة في تنويع الاقتصادات الخليجية تجعلها قادرة على مساعدة اليمن في بناء نموذج اقتصادي متوازن بعيدًا عن الاعتماد على المساعدات فقط.

وتبرز الصناديق السيادية في السعودية ودول الخليج باعتبارها شركاء مثاليين لما تمتلكه من خبرة استثمارية عالمية، وقدرة مالية ضخمة، وشبكات استراتيجية قادرة على دمج اليمن في المنظومة الاقتصادية الإقليمية والدولية ،وإن بناء شراكة استراتيجية مع هذه الصناديق يقوم على توافق المصالح المشتركة، حيث يوفر اليمن فرصًا استثمارية نوعية في قطاعات النفط والغاز، والطاقة المتجددة، والموانئ والمطارات، والسياحة،

والزراعة، بينما تقدم الصناديق الخليجية الخبرة والتمويل والإدارة الرشيدة، وتتمثل الركائز الأساسية لهذه الشراكة في:

١- مواءمة الأولويات الاقتصادية اليمنية مع خطط الصناديق الخليجية واستراتيجياتها الاستثمارية.

٢- إرساء بيئة قانونية وتشريعية جاذبة تعزز الثقة وتحمي الاستثمارات.

٣- إقامة مشاريع مشتركة طويلة الأمد تحقق عوائد متبادلة وتدعم التكامل الاقتصادي الإقليمي.

لذا فمن الأهمية أن يقود رئيس الحكومة الجديد سالم بن بريك تحوّلًا استراتيجيًا في رؤيته الاقتصادية، يقوم على الانتقال من الاعتماد على المساعدات الطارئة إلى تأسيس شراكات استثمارية طويلة الأمد ، تعزز مناعة الاقتصاد الوطني وتفتح آفاقًا واسعة للتنمية المستدامة، وفي هذا السياق تبرز الصناديق السيادية في السعودية ودول الخليج والذي يتطلب فتح قنوات تواصل واتصال مباشرة معها ، باعتبارها شركاء مثاليين لما تمتلكه من خبرة استثمارية عالمية، وقدرة مالية ضخمة، وشبكات استراتيجية قادرة على دمج اليمن في المنظومة الاقتصادية الإقليمية والدولية.

وبذلك فإن الشراكة مع الصناديق السيادية الخليجية ليست مجرد خيار اقتصادي، بل خيار استراتيجي يفتح الباب أمام اليمن للدخول في مرحلة جديدة من الاستقرار والنمو، قائمة على الاستثمار والإنتاج لا على المساعدات المؤقتة والطارئة ، والانتقال إلى بناء بيئة مستدامة للشراكة والاستثمار للفرص والمنافع الاقتصادية من خلال شراكات استراتيجية مع الصناديق السيادية في السعودية –صندوق الاستثمارات العامة – السعودية (PIF)– والإمارات –صندوق أبوظبي للاستثمارات العامة –(ADIA)– والكويت– صندوق الكويت للاستثمار – الكويت (KIA)، والتوسع إلى التعاون مع المؤسسات الدولية والشركات العالمية الكبرى لجذب تمويل إضافي ونقل التكنولوجيا والخبرات.

إن الشراكة مع الصناديق السيادية والشركات العملاقة متى تم التوجه لها فهي خطوة استراتيجية لتحويل الاقتصاد اليمني من الاعتماد على الدعم الطارئ إلى مسار تنموي مستدام، يفتح الباب أمام استثمارات دولية أوسع، ويحقق النمو الاقتصادي، ويخلق فرص العمل، وتحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية.

جدول مقارن للصناديق السيادية الخليجية

الدولة	اسم الصندوق	سنة التأسيس	حجم الأصول التقديري (٢٠٢٤–٢٠٢٥)	أبرز الاستثمارات / القطاعات
السعودية	صندوق الاستثمارات العامة (PIF)	١٩٧١م (أعيد هيكلته ٢٠١٥)	+900 مليار دولار	ارامكو ، مشاريع وطنية (نيوم، البحر الأحمر، القدية)، الرياضة (نيوكاسل يونايتد)، التقنية (أوبر، تسلا)، الطاقة المتجددة
الإمارات – أبوظبي	جهاز أبوظبي للاستثمار (ADIA)	١٩٧٦م	+950 مليار دولار	أسواق المال العالمية، العقارات (نيويورك، لندن)، السندات والبنية التحتية
الإمارات – أبوظبي	مبادلة للاستثمار	٢٠٠٢م	~280 مليار دولار	التكنولوجيا (GlobalFoundries)، الصحة، الطاقة النظيفة، الفضاء
الإمارات – دبي	مؤسسة دبي للاستثمار (ICD)	٢٠٠٦م	~300 مليار دولار	طيران الإمارات، إعمار العقارية، قطاع البنوك (بنك دبي الإسلامي)
قطر	جهاز قطر للاستثمار (QIA)	٢٠٠٥م	~450 مليار دولار	عقارات (ناطحة السحاب شارد – لندن)، الرياضة (باريس سان جيرمان)، بنوك أوروبية (باركليز، كريدي سويس)
الكويت	الهيئة العامة للاستثمار (KIA)	١٩٥٣م	~800 مليار دولار	صناديق عالمية، أسهم وسندات، عقارات عالمية، استثمارات طويلة الأمد للأجيال القادمة
عُمان	جهاز الاستثمار العُماني (OIA)	٢٠٢٠م (دمج صناديق سابقة)	~40 مليار دولار	السياحة، اللوجستيات، التعدين، الطاقة المتجددة
البحرين	ممتلكات القابضة	٢٠٠٦م	~18 مليار دولار	الطيران (طيران الخليج)، قطاع البنوك، الصناعات المحلية

القطاعات الاستراتيجية الجاهزة للشراكة والاستثمار

القطاع	فرص الاستثمار	العائد المتوقع
النفط والغاز	تطوير الحقول ، المصافي، شبكات النقل ، الغاز المسال	موارد مالية مستدامة للدولة واحتياطيات استراتيجية
الطاقة المتجددة	مشاريع الطاقة الشمسية والرياح والهيدروجين الأخضر	تقليل الاعتماد على الوقود وتوفير الكهرباء
الموانئ والمطارات	تحديث البنية التحتية وتشغيل المرافئ والمطارات	ربط اليمن بالتجارة العالمية والخليجية
الاتصالات والتقنية	شبكات 5G وشركات اتصالات حديثة	توصيل اليمن بالعالم الرقمي وزيادة الإيرادات
السياحة والآثار	استثمارات في عدن –حضرموت –سقطرى–مآرب — شبوة	دخل مباشر وفرص عمل وتحسين الصورة الإقليمية
المعادن	استغلال الذهب، الزنك، الحديد، السيليكات	تنويع الاقتصاد وزيادة عائدات التصدير
العقارات والمدن الصناعية	بناء مناطق حرة ومدن ذكية	بيئة استثمارية مستقرة للمستثمرين الخليجيين
الصناعات الغذائية والزراعية	تعزيز الصناعات الغذائية والزراعية	توفير الأمن الغذائي، رفع الإنتاجية، دعم الصادرات

الخاتمة :

إن العلاقة الاقتصادية بين اليمن ودول الخليج وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية ودولة الأمارات العربية المتحدة تحتاج إلى إعادة صياغة جوهرية تتجاوز منطق الاستهلاك والدعم الطارئ ، إلى اعتماد نموذج شراكة استراتيجية مستدامة ، تحقق الأمن والتنمية للطرفين ، والمملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة أرسلوا رسالتهم بوضوح ، ولكن بشكل غير معلن ،وهي أن الدعم موجود لكن لمن يعمل ويصلح ويشترك ، وعلى اليمن ممثلاً بحكومته الشرعية أن ينهض من عباءة الدولة المتلقية إلى دور الدولة المنتجة، الشريكة، والمبادرة ، وذلك يتطلب شجاعة سياسية، وإرادة إصلاح حقيقية، ونهجًا اقتصاديًا حديثًا يتجاوز البيروقراطية المترهلة إلى ديناميكية التحديث والشراكة .

التوصيات :

١-الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في بناء مؤسسات قوية ومستقلة، خصوصًا في مجالات مكافحة الفساد، وإدارة الثروات، والتحول الرقمي.

٢-فتح المجال أمام شراكات استراتيجية مع المؤسسات الدولية والصناديق السيادية، لتعزيز الاستقرار المالي وجذب الاستثمارات، بما يدعم استدامة الإصلاحات.

٣-تأسيس صندوق اليمن الاستثماري السيادي ليكون الأداة الرئيسية لإدارة الاستثمارات الوطنية الاستراتيجية وتنمية الاقتصاد الوطني على المدى الطويل .

٤-منح المحافظات صلاحيات واسعة ، وبدء تطبيق الحكم الذاتي في عدن وحضرموت كنموذج يمكن البناء عليه في ترسيخ الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة .

٥-إنشاء هيئة وطنية مركزية لتنسيق الاستثمارات الأجنبية والإقليمية مع ضمان الشفافية والمساءلة.

٦-ربط المشاريع الاستثمارية بخطط التنمية المحلية وإشراك المجتمعات المحلية لضمان الفائدة المستدامة.

٧-إطلاق حملة إعلامية دولية للترويج لليمن كبيئة استثمارية واعدة، مع إبراز القطاعات الحيوية والشراكات مع الصناديق السيادية والشركات العملاقة.

٨- تأسيس هيئة يمنية – خليجية مشتركة لتنسيق مشاريع الشراكة ، ووضع قانون خاص بالاستثمار الخليجي يراعي الحماية والامتيازات ، وفتح السوق اليمنية للشركات الخليجية بإجراءات تفضيلية واضحة

٩- محاسبة كل الجهات التي أساءت استخدام الدعم الخليجي سابقًا بشكل علني .

قائمة المراجع

- المسلمي، فارع. (٢٠١٦، ٢٢ يناير .(تاريخ الفرص الضائعة: اليمن ومجلس التعاون الخليجي .مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي.
https://carnegieendowment.org/middle-east/diwan/2016/01/a-history-of-missed-opportunities-yemen-and-the-gcc
- صندوق النقد الدولي. (٢٠١٨ .(الآفاق الاقتصادية والتحديات السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي . ورقة سياسات صندوق النقد الدولي، واشنطن العاصمة.:
https://www.elibrary.imf.org/view/journals/007/2018/058/article-A001-en.xml
- ملكاوي، ب. ح. (٢٠١٩ .(الهندسة القانونية والتصميم من أجل التكامل الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي .نسخة ما قبل النشر على.arXiv:1909.08798

: https://arxiv.org/abs/1909.08798

- ويكيبيديا. (٢٠٢٥ .(العلاقات الخارجية لليمن .في ويكيبيديا. تم الاسترجاع في ٢٠ أغسطس ٢٠٢٥ من:
https://en.wikipedia.org/wiki/Foreign_relations_of_Yemen
- قرار رئيس مجلس القيادة بتعيين رئيس لمجلس الوزراء

/https://www.mofa-ye.org/Pages/32241

- المراقب الاقتصادي لليمن – البنك الدولي (ربيع/خريف ٢٠٢٤) مع جداول المؤشرات والفصل الخاص بتوقف صادرات النفط وتأثير الانقسام المؤسسي.

openknowledge.worldbank.org+1World Bank+1

- تشخيص القطاع المالي في اليمن – مجموعة البنك الدولي (٢٠٢٤) وما يتصل به من تحليل دور الصرافين وهيمنة النقد.

World Bankopenknowledge.worldbank.org

- أطر «تشخيص القطاع الخاص القطري» (CPSD) من مجموعة البنك الدولي/IFC لاشتقاق أدوات تعبئة الاستثمار والتمويل المختلط .

الباحث في سطور

الاسم : الدكتور / عبدالعزيز صالح سعيد جابر

تاريخ الميلاد: ١/١٢/١٩٧١م

مكان الميلاد: ساه – حضرموت – اليمن

المؤهل العلمي: دكتوراة – في فلسفة التربية ، مناهج وطرائق التدريس –اختصاص التربية الإعلامية – جامعة المدينة العالمية الماليزية– كلية التربية قسم التربية وعلم النفس – ٢٠٢١م .

الخبرات العملية والعلمية:

- رئيس الدائرة السياسية لمؤتمر حضرموت الجامع.
- رئيس الفريق الوطني لإعداد وثائق الحكم الذاتي لحضرموت.
- رئيس مجلس إدارة مؤسسة باكثير للصحافة والطباعة والنشر رئيس تحرير صحيفة ٣٠ نوفمبر الأسبق.
- خبرة تنفيذية وإدارية ومالية في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص.
- خبرة في قطاع النفط والغاز والإشراف على المشاريع التنموية.
- باحث أكاديمي في الإعلام السياسي والتربية الإعلامية.
- خبرات في التخطيط والإدارة والإعلام والعلاقات العامة.
- مساهم في العمل المدني والسياسي، مع إسهامات فكرية وإعلامية حول قضايا الحكم الرشيد والتنمية والتحولات الإقليمية في اليمن والخليج.
- عضو الاتحاد الدولي للغة العربية .
- عضو الاتحاد الدولي للصحافة .
- عضو نقابة الصحفيين اليمنيين .
- عضو اتحاد الاعلام الرياضي اليمني .
- عضو الاتحاد العربي للصحافة الرياضية.

منظمة سائس للتنمية الدبلوماسية وحقوق الإنسان

Sais Organization for Diplomatic Development and Human Rights

اليمن - حضرموت - المكلا - الديس
منظمة سائس للتنمية الدبلوماسية وحقوق الإنسان
781009000 - 781161161 www.sais-dev.org info@sais-dev.org